استمرار الخروقات والتجاوزات لضوابط الدعاية الانتخابية من قبل أحزاب اللقاء المشترك

■ الخروقات والتجاوزات التي تمارسها أحزاب اللقاء المشترك في سياق الحملة الانتخابية، والدعائية للانتخابات الرئاسية والمحلية ما تزال مستمرة في كثير من محافظات الجمهورية، وبصورة مخالفة لإجراءات وضوابط الدعاية الانتخابية التي حددتها اللجنة العليا للانتخابات، وتتركز أبرز هذه الخروقات في: استخدام المساجد للدعاية والتحريض وتوزيع الأشرطة الدينية، وبث شائعات في أوساط الناخبين بوجود جرعات قادمة وتمزيق صور مرشح المؤتمر الشعبي العام للانتخابات الرئاسية والمحلية، وممارسة التدليس والتضليل على الناخبين والوعود بتقديم مغريات مادية وغيرها.

كتب- علي غيلان

أمانة العاصمة

■ تقوم عناصر من حزب الإصلاح بتوزيع أشرطة دينية مجانا وتوزع مع الشريط المعنون: «غريم الشعب»، الذي حظرت اللجنة العليا للانتخابات تداوله كدعاية انتخابية لمضامينه غير اللائقة ومخالفته الشروط القانونية، كما يواصل خطباء حزب الإصلاح استخدام المساجد في أمانة العاصمة للدعاية الانتخابية وإلقاء المحاضرات والخطب المحرضة على المؤتمر الشعبي العام ومرشحيه، فيما قامت أحزاب اللقاء المشترك وخاصة حزب الإصلاح بتشكيل فرق ميدانية نسوية تعمل على الترويج في أوساط النساء لمزاعم حول جرعة قادمة ينفذها المؤتمر حال فوزه في الانتخابات بغرض تخويف النساء، كما قامت أعضاء من حزب الإصلاح بأخذ التعهد والقسم من النساء بترشيح «المرشح المستأجر»!! بعد التأكيد لهن بأن مرشح المؤتمر الشعبي العام للرئاسة هو مرشح الجميع، وأن ترشيحهن للمرشح «المستأجر» من أجل أن يكون نائبا للرئيس.

محافظة صنعاء

■ تقوم أحزاب المشترك وخاصة حزب الإصلاح باستخدام المساجد لأغراض الدعاية الانتخابية وتحويل بعض المساجد إلى ملتقيات لبث الدعاية والشائعات بأن هناك جرعة قادمة خلال الفترة القادمة.

كما تقوم كثير من جماعات أحزاب اللقاء المشترك في كثير من المديريات بالعمل على خلع وتمزيق الصور والملصقات الخاصة بمرشح المؤتمر الشعبي للرئاسة، ومرشحيه للمحليات، ومنها ما أقدم عليه أحدهم ويدعى أحمد عبد الله السهمي، من تمزيق صور مرشح المؤتمر الشعبي للرئاسة من الأماكن المخصصة للدعاية ورسم صورة منافية للآداب على الملصقات التي تحمل شعار المؤتمر «الخيل».

محافظة حضرموت

■ قامت عناصر من أحزاب اللقاء المشترك بتمزيق صور مرشح المؤتمر للرئاسة في المركز «ي» بمديرية «بروم، وميفع، والمراكز الأخرى»، في حين عمد خطيب جامع الشهداء «بدبيس» المكلا إلى وصف أفراد الجيش والأمن بالخونة، وقال إنهم: «مندسون»!! يعملون على أذية الناس، وليس حفظ الأمن!! وحرض المصلين والمواطنين عليهم، حيث قال: إنهم يتبعون السلطة.

محافظة ذمار

■ قامت عناصر من حزب الإصلاح في الدائرة «٢٠٧» بتمزيق صور مرشح المؤتمر للرئاسة، كما قام خطيب الجمعة وهو تابع لحزب الإصلاح واسمه عبده صبر، في المركز «ح» الدائرة «٢٠٣» بتحريض الناس على المؤتمر ومرشحيه، وواصلت عناصر من أحزاب اللقاء المشترك والإصلاح بإطلاق الوعود لأبناء الدائرة «٢٠٢» بأن «المرشح المستأجر» سيقوم بتوزيع عائدات النفط على المواطنين، وسيحصل كل فرد على نسبة إضافية إلى صرف مرتبات شهرية وإنشاء جمعيات لذلك!! أما في الدائرة «٢٠٦» فقد لجأ إصلاحيو الدائرة إلى الوصول بثور «هَجَر» إلى قرية «السلين»، ومطالبة أبناء القرية بانتخاب مرشح حزب الإصلاح المسمى أحمد علي ناصر العنسي، مستثيرين النخوة المناطقية وهم يهتفون: «الصاحب من صاحبه»!!

محافظة إب

■ يعمل حزب الإصلاح على توجيه خطباء الجمعة التابعين له في بعض المديريات والدوائر نحو تحريض الناخبين على مرشحي المؤتمر والحكومة، وجمع التبرعات في المساجد عبر جمعية الإصلاح. وفي الدائرتين «١١٦،١٠٤» قامت مجاميع إصلاحية بتمزيق صور مرشح المؤتمر للرئاسة، وفي الدائرة «٩٥» المركز «ن» قام أحد خطباء المساجد من حزب الإصلاح بتحريض المواطنين وبث شائعات عن انعدام الغاز وارتفاع الأسعار ووجود جرعة سعرية خلال الفترة القادمة. وفي الدوائر «٨١، ٩٧، ٩٨، ١٠٧، ١١٥» تبث أحزاب اللقاء المشترك شائعات مفادها انتخاب «المرشح المستأجر» لا يهدف إلا الضغط على المؤتمر لمحاربة الفساد، وليكون «المرشح المستأجر» فقط نائبا للرئيس، في تضليل لوعي الناخبين والتدليس عليهم.

محافظة حجة

■ قام محمد يحيى الحنيش، عضو اللجنة الأصلية عن حزب الإصلاح في المركز «و» مديرية «الجميمة» بالنزول في أوساط المواطنين والدعاية للمرشح «المستأجر» ومرشح حزب الإصلاح في محلي المحافظة والتحريض على مرشحي المؤتمر في مخالفة صريحة لقانون الانتخابات ولائحته التنفيذية، والذي يلزم رؤساء وأعضاء اللجان الانتخابية بالحيادية وعدم التدخل في توجيه رأي الناخب والتأثير عليه. كما قام مرشح حزب الإصلاح في المركز «ب» باستخدام منبر المسجد للدعاية له ولحزب الإصلاح، والمرشح «المستأجر» والتحريض للناس على المؤتمر ومرشحيه، فيما أقامت عناصر من حزب الإصلاح في مديرية «نجرة» ندوة دينية في مسجد «سهمان» تم فيها الدعاية لمرشح المشترك، ومهاجمة المؤتمر والتحريض عليه، وصاحب الندوة رفع لافتات تضمنت عبارات غير لائقة ضد المؤتمر، وتحريض الناخبين ضده ومرشحيه.

محافظة الحديدة

■ أقدمت عناصر من أحزاب اللقاء المشترك بمديريات «كمران، وباجل، والحكوك» على تمزيق الصور والملصقات الدعائية الخاصة بمرشح المؤتمر للانتخابات الرئاسية، وفي محافظتي تعز والمحويت تمثلت أهم الخروقات الاستخدام المكثف للمساجد من قبل خطباء حزب الإصلاح، وتسخيرها للدعاية لمرشح المشترك، والتحريض ضد المؤتمر، وكذلك في محافظة البيضاء تم تسجيل نفس الخروقات السابقة في مخالفات وتجاوزات صريحة لإجراءات وضوابط الدعاية الانتخابية.

أكد أن العملية الانتخابية تسير بشكل أفضل

الجندي: لانريد أن تتحول الانتخابات إلى عنف.. وعلى المرشحين محاسبة ومراجعة أنفسهم

■ كتب بليغ الحطابي

■ طالب الأخ عبده محمد الجندي- رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية باللجنة العليا للانتخابات- مرشحي الانتخابات الرئاسية وخاصة (مرشح المشترك) بالتزام آداب الخطابة وعدم التجريح والتشهير بالآخرين وإعادة النظر في بعض الكلمات التي ترد في برامجهم.

داعياً الجميع إلى محاسبة ومراجعة أنفسهم قبل إلقاء الخطابات في مهرجاناتهم الانتخابية.. لأنهم يخاطبون أكثر من (٩) ملايين ناخب.. مؤكداً على ضرورة ضبط النفس وعدم التعصب..

وأضاف «لانريد أن تتحول الانتخابات من هادئة إلى انتخابات عنيفة، مشدداً أن اللجنة لن تسمح بإذاعة أي كلام فيه مكايدات سياسية أو كلمات تقال بغرض دفع الناس إلى إثارة الفتن والعنف..

نفى رئيس قطاع الإعلام باللجنة العليا ان تكون اللجنة قد قطعت خطابات (مرشح المشترك).. وان ماحدث هو كان بطلب من مدير حملته الدعائية (زيد الشامي) والذي كان بطلبه شخصياً.. مستدركاً إلاّ أن البعض يهول القضية ويعمل لها- حسب قوله- أيادي وأرجل..

وأكد الجندي أن العملية الانتخابية تسير بشكل أفضل وا ن نسبة الحوادث انخفضت بشكل كبير عن اليومين الماضيين.

رصدت اللجنة العليا للانتخابات خلال اليومين الماضيين من الأسبوع الأول من الدعاية الانتخابية للانتخابات الرئاسية عدداً من المخالفات التي ارتكبتها أحزاب «اللقاء المشترك» ضد مرشح المؤتمر الشعبي العام.. تمثلت في إطلاق نار في محافظة تعز.. وتمزيق صور الرئيس في مديريتي قصيرة والريدة بمحافظة حضرموت.. إضافة إلى اعتداء ثالث في أمانة العاصمة..

الأخ عبده محمد الجندي- رئيس قطاع الإعلام والتوعية الانتخابية باللجنة العليا قال: إن اللجنة لن تتهاون مع مرتكبي تلك الجرائم.. كما لن تسمح بتكرار تلك الاعتداءات على أي دعاية من دعايات المرشحين.

مؤكداً انه واعتباراً من يوم أمس الأول السبت، ستقوم

رصدتها اللجنة: إطلاق نار.. واعتداءات.. وتمزيق صور الرئيس وإحالة المخالفين إلى النيابة..

السياني: حذف (٢٤٨) اسماً من الجداول.. وأكثر من (٩) ملايين سينتخبون

شجاع الدين: الحذف لم يتم إلا بعملية تحرٍ وتحقيق.. و(٣٠) ألف اسم لاتزال في النيابة العامة

اللجنة بإعلان اسماء من يقومون بالاعتداء على الدعاية الانتخابية للمرشحين وإحالتهم إلى النيابة العامة.. نظراً لعدم التزام الأحزاب السياسية وعلى رأسها أحزاب «المشترك» بالقانون واحترام الآخر.. وحتى يتبين للمواطن والرأي العام من الذي يخالف القانون ويقوم بالاعتداء.. معتبراً تلك الاعتداءات اعتداء على الديمقراطية أيضاً وليس على دعاية المرشحين فقط..

□ الجندي

وأضاف ان اللجنة لاتتعامل مع المخالفات التي تأتي في ضوء رسائل الأحزاب.. وإنما تتعامل في ضوء مايرفع لها من اللجان الأصلية في الدوائر والمديريات كونها المعنية والمسؤولة عن ذلك..

إلى ذلك عدّلت اللجنة العليا للانتخابات موعد بدء بث مهرجانات مرشحي الرئاسة الانتخابية عبر التلفزيون بدءاً من الساعة السابعة مساءً بدلاً عن الساعة السادسة والنصف.. نظراً، حسب رئيس قطاع الإعلام باللجنة العليا لتعارض موعد البث مع أداء صلاة المغرب.. وأيضاً التزاماً من اللجنة بإتاحة الفرصة للناس على مشاهدة وسماع كل مهرجان وبشكل متساوٍ وفرص متكافئة..

من جهته أكد الدكتور محمد السياني رئيس قطاع الشؤون الفنية باللجنة العليا- أن عدد من سيحق لهم التصويت (الاقتراع) في الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة في ضوء سجلات القيد والتسجيل (٢٠٠٢- ٢٠٠٦م) نحو (٩,٢٤٧,٣٩٠) ناخباً وناخبة.. (٥,٣٤٦,٨٢٠) من الذكور.. و(٣,٩٠٠,٥٧٧) من الإناث..

بينما من سيحرمون من حق الانتخاب، وهم من تم حذفهم من جداول الناخبين القديمة والجديدة فبلغوا نحو (٢٤٨,٦٦٤) اسماً.. إما بسبب التكرار الاسم في أكثر من مركز ودائرة انتخابية.. أو صغار سن.. أو مشبوهين مثل الفنانين والعرب والأسماء الوهمية التي تم اكتشافها من قبل اللجنة العليا في وقت سابق وتمت إحالتها- حسب السياني- إلى النيابة العامة- للنظر فيها وإصدار قرارتها نظراً- كما يقول- لعدم تجاوب الأحزاب السياسية سيما «المشترك» في تقديم طلبات الحذف إلى اللجان الأساسية أثناء عملية المراجعة الأخيرة التي تمت خلال الأشهر الماضية.

وهذا العدد تم حذفه بناءً على أحكام قضائية صادرة من المحاكم المختصة في عدد من محافظات الجمهورية بموجب طعون قدمت إليها.. وبناءً على قرارات اللجان الأساسية وأيضاً النيابة العامة..

إلى ذلك أكد الدكتور عبدالمؤمن شجاع الدين رئيس القطاع القانوني والافتاء باللجنة العليا- أن عملية الحذف لم تتم إلاّ بعد عملية تحري واسعة أجرتها السلطات القضائية والنيابة العامة بكوادر فنية خاصة بها وبعد جمع كافة الاستدلالات التي توضح مخالفة أولئك..

وأكد أنه لم يحذف أي شخص إلاّ بعد أن توافرت كافة الدلائل على مخالفته.. كما ان اللجنة لم تتخذ أي إجراء غير ما نص عليه القانون ولائحته التنفيذية وأحكامه الجزائية..

وقسّم رئيس القطاع القانوني في تعليقه في المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس الأحد بالمركز الإعلامي للجنة العليا اسماء المخالفين إلى أربع أقسام هي:

- صغار السن ويمثلون (١٧٩,٥٠٠) اسم.
- (٦٤) ألف اسم مكرر..
- (٣٥٠٠) اسماء وهمية.
- (١٠) آلاف اسماء بدون صور.

ونوه شجاع الدين إلى أن الأسماء المكررة تكرر بعضها نحو (١٢٨) مرة..

وبيّن بأن النيابة العامة لاتزال تنظر في (٣٠) ألف اسم مشتبه بمخالفتهم للقانون..

للناطق الرسمي للمشترك:

أين هي حسابات استثمارات تجمع الإصلاح؟!

محمد الجماعي

■ بحدته المعهودة الخارجة عن حدود اللياقة قال محمد قحطان الناطق الرسمي للقاء المشترك: انه يرحب في فتح ملفات الفساد، ثم وجه اتهامات كعادته نحو حكومة المؤتمر متهماً اياها انها تحضن الفساد بقانون، ونسي او غابت عنه امور كان اجدر به ان يعيها وهي ان القانون: «اجراءات اتهام ومحاكمة لشاغلي الوظائف في السلطة التنفيذية العليا رقم ٦ لنسة ٩٥م».

هذا القانون أُقر عندما كان تجمع الاصلاح يدخل في ائتلاف حكومي مع المؤتمر ومر كأن لم يكن ولم نسمع حينها صوتاً لقحطان او غيره عليه او اعتراضاً او نقاشاً، ولكن اليوم تغيرت التحالفات فصار ممكناً ان يدعي البطولة من يجد في نفسه الجرأة على الاقوال المنقوصة والكلمات الطنانة الفارغة في ماراثون العبثية، التي دخل فيها تيار التشدد الاخواني ويسعى لان يجر خلفه وجوهاً اخرى الى معمعة التصعيد.

اردت بهذه الاشارة فقط كمدخل الى الحديث عن قضايا غابت في حوارات وفي كتابات، او هكذا اريد لها ان تغيب لانها قضايا سوف تلامس المسكوت عنه في حسابات واستثمارات الاحزاب السياسية في اليمن، كيف نشأت من يمولها، حساباتها السنوية الختامية استثماراتها فيما تتحدد واين هي وكيف تدار وبأي اسم ومن يديرها، وهل لعناصر الاحزاب علم بمجرياتها وبارقامها، حجم الهبات والتبرعات التي تحصل عليها، وما مدى مشروعيتها، خدمة الجمعيات المرفقة بهذه الاحزاب وهل قامت وتقوم بتوظيف العمل الخيري الانساني وقضايا حزبية وسياسية الى آخر قائمة هذه التساؤلات.. ولان المعلومات عن اشكاليات تمويلات واستثمارات الاحزاب السياسية اصبحت في حكم التابو ولا يسمح بالاقتراب منها!!

واذا ما اقترب احد منها فإن جهنماً من الشكاوى والتباكي على الديمقراطية ترتفع الى عنان السماء، ورسائل ترفع الى المنظمات الدولية تشكو وتندد بأي اجراء قد يقترب منها وان كان اجراءً مشروعاً وقانونياً واختصاصياً لان ثمة تماهي بين الشخصي وبين العام استطاعت الاحزاب نسجه كشبكة حالت ومازالت تحول الى اليوم دون حتى مجرد الاقتراب منه.

وبالمقابل منه اتجهت الاصوات المستفيدة من حالة الافساد «السياسي المالي» لقوى وتنظيمات واحزاب سياسية في اتباع استراتيجية اثارة الجلبة والغبار حول الفساد عن عورات وارقام لو بدت لادرك الناس حجم الكارثة، ولعرفوا حجم الارقام الفلكية للفساد السياسي الحزبي.. ولرفعت الضبابية عن اعين الكوادر الحزبية والسياسية والمريدين والاتباع، لانه ستتوافر لهم فرص معرفة الوجه الدنيوي الرخيص، لممارسات اسماء كانت تعد في مكانة بارزة من الوجاهات الحزبية والسياسية، حينها فقط ستنزل الى مكانها الطبيعي مكانة الفساد والاقتصاد المالي والتلاعب بأموال جمعت لتذهب الى رحلة اللاعودة، التي لا يعلم احد اين حفظت وباسم من ولا يعرفون احد من هو المستفيد الحقيقي منها؟!

فهل يجرؤ احد من قوى الفساد الحزبي السياسي في المعارضة ان يزيح قليلاً من الغموض على اموال استثمارات تلك الاحزاب، وما الضمانات التي تمنع المتصرف الفردي المحدود في مقدراتها؟!

هل عمد احد الى اعداد تقرير مالي لاستثمارات هذه الاحزاب في مؤتمراتها العامة التي عقدت، ام ان ذلك قد ادرج ضمن «سري للغاية»!! ولا يحق ان يتحدث عليه احد، ولو كان من مريدي هذه القوى والتنظيمات السرية.

ومن هنا نقول ليس بمقدر «هرف» بن قحطان ان يبعد النظرة الدقيقة الفاحصة المدركة لاسباب وطبيعة جلبته السياسية، وادعاءاته المكشوفة، كما ان محاولة جر الاهتمامات الى دوائر اخرى والى قضايا اخرى قبل: الاتهام المسبق بتزوير الانتخابات كما يفعل عبدالوهاب الآنسي في معظم لقاءاته الصحفية، كل هذه الوقائع لن تجعلنا نصدق ان العديد من القوى والتنظيمات السياسية، بعيدة عن الفساد والافساد السياسي الحزبي، ولن تجعلنا نغير وجهتنا نحو مجالات اخرى بعيداً عن المطالبة بحقيقة استثمارات الاحزاب ووضعها تحت المجهر حتى نضمن اولاً نزاهة ايدي هؤلاء المتباكين على حالات الفساد الصغرى، فيما هناك حالات فساد كبرى تستوجب ان يتم وضعها على الطاولة بما يحقق براءة ذمة من اموال وحسابات غير منظورة.

أما اذا لم يتم البت في هذه القضية المهمة فإن أي حديث عن الفساد يفقد مبرره ويضع قائله تحت مظلة الهذر السياسي الرخيص، وتتحول اقواله الى «فقاعات» تنتهي بانتهاء آخر صرف يصدر عن أي مصدر.

المنطق يستدعي ان يتم وضع كل قضايا الفساد امام الشعب، وان يتم محاسبة اي كان وان يقول القانون كلمته في حق اي فاسد، لكن بالتساوي ويفتح كل الملفات، والا يتم اللجوء الى انتقائية في المعالجة لها.

ولا ادعاء للفضائل طالما الملفات مفتوحة على احتمالات عدة في معالجة قضايا الفساد والافساد ولتكن البداية من الفساد الحزبي السياسي لأحزاب المشترك، ان كنا جميعاً جادين ونسعى الى ان نؤسس لمرحلة جديدة شفافة.

اما الاختباء خلف الالفاظ المتقعرة، والنفخة الكذابة فإنه عمل لا يرتجى منه خيراً، وانما يشكل سياسياً مهذاراً لا وزن له.

وقال احد المهتمين المتابعين للتصريحات: انه لو جمعت تصريحات وبيانات محمد قحطان وقسمت لحصل كل مواطن ثلاثة بيانات انها مقدرة غريبة لا يلقاها إلاّ من كان مثل محمد قحطان.

اعاننا الله جميعاً على بياناته ذات الفتن القتالية.